الزراعية عبر الاردن قد تدنت في نفس الفترة الى اقل من النصف وبهذا تتضح التبعية الاقتصادية التي تنميها اسرائيل تحت شعارات « التكامل والتناسق الاقتصادي وتنمية المناطق المدارة » . ان تحويل اقتصاد الضفة الى اقتصاد تبعي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي واعتماد سياسة الجسور المفتوحة يهدف الى تحويل المناطق المحتلة الى مستعمرة وسيطة تساعد على ربط جزء من الاقتصاد العربي المتخلف بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي الصناعي . فقد اصبحت المناطق المحتلة والضفة الغربية بشكل خاص تشكل بفضل التحولات التي اجرتها اسرائيل فيها ونتيجة لسياسة الجسور المفتوحة ، محطة مرور للاستيراد والتصدير بين اسرائيل والعالم العربي . كل هذا ، طبعا لصالح الاقتصاد الاسرائيلي .

وبالفعل فان الاحتلال الاسرائيلي قد ادى الى تفريغ المناطق المحتلة من جزء كبير من الايدي العاملة وذلك عن طريق توفير فرص العمل لها داخل اسرائيل وباجور مرتفعة نسبيا ومؤقتا . وقد ادى هذا الى تدني الانتاج الزراعي في الضفة الغربية بسبب نقص اليد العاملة من جهة وبسبب تقليص رقعة الارض الزراعية من جهة اخرى نتيجة الاستيلاء العسكري على الاراضي العربية وتحويلها الى مستوطنات ومستعمرات اسرائيلية . فقد قامت سلطات الاحتلال منذ انتهاء حرب حزيران ولا تزال بمصادرة واستملاك الكثير من الاراضي العربية وخاصة في منطقة القدس ، كما صادرت اسرائيل املاك عربية متعددة غاب عنها اصحابها . هذا عدا المستوطنات الاسرائيلية التي اصبح عددها يزيد عن ٤٣ مستوطنة وعدا الاستيطان المديني في القدس واريحا . من الصعب ايجاد احصائية دقيقة تماما عن مجمل الاراضي العربية المصادرة ولكنها تقدر بعشرات الالاف من الدونمات ، ويساعد سلطات الاحتلال في عمليات الاستملاك هذه شركات اجنبية وعدد من السماسرة العرب المأجورين .

وفي نفس الوقت تعمل اسرائيل وتخطط لتحويل اقتصاد المناطق المحتلة الى اقتصاد خدمات قادر على لعب دور الوسيط بين اسرائيل والمنطقة العربية . وتتوقع دراسة قام بها بعض الباحثين الاسرائيليين العاملين لحساب مؤسسة راند الاميركية وبتمويل من صندوق فورد بان يصل عدد العاملين من المناطق المحتلة في قطاع الخدمات الى ٦٨ الف سنة ١٩٧٣ والى ٩٢ الف سنة ١٩٧٨ اي ما يعادل ٢٥،٩٪ و ٢٨،٣٪ على الترتيب من مجمل القوى العاملة في المناطق المحتلة . وترتفع هذه النسب الى ٣٧٪ و ٤٢٪ على التوالي اذا استثنينا العاملين داخل اسرائيل من عرب هذه المناطق . وتفوق هذه الارقام المتوقعة ارقام العاملين في قطاع الزراعة والتي قدرتها الدراسة في حدود ٧٠ الفا لعام ١٩٧٣ وبحدود ٧٦ الفا لعام ١٩٧٨ اي ما يشكل ٢٦،٦٪ و ٢٣،٤٪ من مجمل القوى العاملة لهذه السنوات . وهكذا تسعى اسرائيل الى خلق وتنمية قطاع واسع يعتمد اساسا على الخدمات غير الضرورية (السياحة ، والترفيه .. الخ) ترتبط مصالحه الطبقية بالوضع القائم تحت الاحتلال .

ان عملية النهب التي تقوم بها اسرائيل تتم عبر قنوات متنوعة : استغلال الموارد الطبيعية وخاصة الارض ، عملية التبادل التجاري تتم عبر الجسور المفتوحة وعبر العلاقة التجارية القائمة بين المناطق المحتلة واسرائيل . وتتم كذلك عبر العملية الاستغلالية لليد العاملة العربية التي تسخرها اسرائيل في خدمة اقتصادها . وينتقل كل يوم من الضفة الغربية وغزة حوالي ٦٠ الف عامل للعمل في اسرائيل يشكلون اكثر من ربع قوة العمل في المناطق المحتلة (والتي يقدر عددها حاليا بحوالي ٢٠٠ الف شخص) وما يقارب نصف القوة البشرية التي تمارس العمل المأجور (والتي يقدر عددها بحوالي ١٢٠ الف عامل) . ان الدافع الحقيقي وراء السماح للعمال العرب بالعمل داخل اسرائيل هو نفس الدافع الذي حرك الصهيونية منذ البداية اي الدافع الاستعماري — الاستيطاني التوسعي ، ان ادعاءات اسرائيل بأن هدفها هو تنمية وتطوير المناطق المحتلة وادعاءاتها الديمقراطية والانسانية تفضحها عشرات الالاف من المنازل المهدمة ، والالاف الاشخاص الذين طردتهم سلطات الاحتلال الى خارج الحدود او وضعتهم داخل زنزانات سجونها . اما حرية التعبير التي تتغنى اسرائيل بتطبيقها في المناطق المحتلة فهي حرية شكلية فقط تبقى محصورة ضمن حدود ضيقة جدا لا تسمح السلطات الاسرائيلية بتجاوزها وخاصة في نطاق التنظيم السياسي او العمل النقابي .

كما ان العمل العربي داخل اسرائيل يخدم دولة اسرائيل في المجالين الاقتصادي والسياسي . فمن